الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/DPD/89/11
١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
Arabic
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التخطيط الانمائي

التحضير للأستراتيجية الانمائية الدولية لعقد

الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠)

ورقة خاصة بإستراتيجية منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
معروضة على اجتماع الخبراء الحكوميين من الدول الاعضاء المنعقد في
بغداد خلال الفترة ٢٢-٢٤ كانون الثاني ١٩٩٠

(صيغة معدلة)
بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

89-1671

المحتويات

	الصفحة
تقديم	iii-i
القسم الاول: الاتجاهات العامة للاستراتيجيات الانمائية الدولية وتطورات الاقتصاد العالمي ..	١-٦
١- عقد الامم المتحدة الانمائي الاول - الستينات	١-١
٢- استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني - السبعينات .	١-٢
٣- استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث - الثمانينات .	٣-٥
٤- ابرز تطورات الاقتصاد العالمي في الثمانينات	٥-٦
القسم الثاني: تقويم الاداء الاقتصادي والاجتماعي في بلدان منطقة الاسكوا خلال الثمانينات ...	٧-١٤
١- الاداء الاقتصادي العام	٨-٩
٢- اداء القطاعات الرئيسية	٩-١٢
أ - القطاع الزراعي	
ب - قطاع الصناعة التحويلية	
ج - قطاع التشييد	
د - القطاع الخارجي	
هـ - القطاع المالي والنقدي	
٣- التطورات الاجتماعية	١٢-١٣
٤- مجالات التنمية الاخرى	١٣-١٤
القسم الثالث: القضايا والمسائل التنموية البارزة التي تواجه بلدان المنطقة في التسعينات ...	١٥-٢٥
١- النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية	١٦-١٧
٢- التحسين السريع في مستويات المعيشة	١٨-١٩
٣- التنمية البشرية	١٩-١٩
٤- الظروف البيئية والطبيعية	١٩-٢٣
٥- رعاية البلدان الاقل نموا	٢٣-٢٣
٦- المركز الاقتصادي الدولي لبلدان المنطقة	٢٣-٢٥
٧- مشاكل الاقتصاد الدولي	٢٥-٢٥

تقديم

اعدت هذه الورقة في إطار التحضيرات الدولية القائمة لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) ، وتنفيذا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم ٤٣/١٨٢ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الخاص بالتحضير لهذه الاستراتيجية والداعي الى ضرورة قيام مختلف أجهزة الامم المتحدة بالمشاركة في الاعداد لها. ففي سبيل ضمان المشاركة الفعالة من قبل الجهات المختصة في الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الجهود الدولية الرامية لصياغة هذه الاستراتيجية على اسس علمية وعملية، كانت الامانة التنفيذية للجنة قد عرضت الموضوع للمناقشة خلال اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة المنعقدة في بغداد بتاريخ ٣-١٥ ايار /مايو ١٩٨٩ ، تحت البند رقم ١٢ (د) من جدول الاعمال - مذكرة الامين العام التنفيذي رقم E/ESCWA/C.1/15/14/Rev.1 وبعد مناقشة الموضوع اتخذت اللجنة القرار التالي:-

«إذ تدرك الاهمية القصوى للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع، ومساهمة الدول الاعضاء فيها بالتعبير عن توجهات التنمية وشروطها خلال عقد التسعينات

وإذ تلاحظ مع التقدير جهود الامانة التنفيذية في التحضير لهذه الاستراتيجية القادمة،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١، بشأن إعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع،

١- تقرر دعوة لجنة من الخبراء الحكوميين في التنمية من الدول الاعضاء للتعاون مع الامانة التنفيذية في إعداد تقرير يعكس الاولويات والاهداف التي تتطلع الدول الاعضاء الى تحقيقها في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع،

٢- يدعو الامين العام التنفيذي لاعداد الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين في موعد مناسب خلال عام ١٩٨٩»(١).

ولغرض تنفيذ هذا القرار أعدت الامانة التنفيذية للجنة هذه الورقة كوثيقة اساسية تقدم للخبراء الحكوميين لغرض مناقشتها واعداد الصيغة النهائية للاتجاهات والسياسات الانمائية التي تمثل الاولويات والاهداف التي تتطلع الدول الاعضاء في اللجنة الى تحقيقها في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠).

تحاول هذه الورقة في القسم الاول منها تقديم عرض عام للاتجاهات العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية ولابرز الموضوعات التي تناولتها منذ بداية تبنيها من قبل الامم المتحدة في الستينات وحتى الوقت الحاضر. كما تقدم عرضا سريعا لابرز تطورات الاقتصاد العالمي في هذا العقد. ويمهد هذا

---

(١) قرار رقم ١٧٧ (د-١٥) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع - الجلسة العامة الثالثة ١٨ يار/مايو ١٩٨٩

العرض العام الى تقويم الأداء الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الاسكوا خلال الثمانينات وذلك في ضوء الاهداف التي تضمنتها استراتيجية الانماء الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. وتشتمل الورقة في القسم الثالث والاخير منها على تحديد اهم القضايا والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تواجه بلدان المنطقة خلال عقد التسعينات القادم كما يكشف عنها تحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومعطيات تجارب التنمية لهذه البلدان.

ومن الجدير بالاشارة الى ان الدراسة قد استندت في محاولتها لتحديد اولويات وأهداف المنطقة خلال العقد القادم على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها، كما واخذت بالاعتبار النتائج والآراء الواردة في لجنة اعداد استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠) التابعة للامم المتحدة في اجتماعاتها المنعقدة خلال الفترة من (٩-١٢) ايار/ مايو ١٩٨٩ (٢). كذلك اخذت بالآراء التي أعرب عنها الامين العام التنفيذي للجنة خلال مداولات الامناء العامون التنفيذيون للجان الاقليمية الاقتصادية في اجتماعاتهم التي انعقدت في سانتياغو في الفترة الواقعة من ٢٧-٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩(٣)، فيما يتعلق بقضايا التنمية في بلدان المنطقة. حيث أشار الى أهمية تحقيق السلم الدائم بين العراق وايران، و حل القضية الفلسطينية، وانهاء الصراعات العسكرية والسياسية في لبنان، و ما نتج من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتطلب من المجتمع الدولي ودول المنطقة بذل جهود كافية لمعالجتها وضمان توفير المناخ السياسي المناسب لتحقيق اهداف استراتيجية التنمية الدولية الجديدة. وفي هذا المجال، فإن إعادة التعمير والبناء في البلدان التي تضررت من الحروب ينبغي ان يكون في مقدمة الاولويات. كما أبرز الامين العام التنفيذي للجنة بان بلدان المنطقة مازالت تواجه مشكلة اعتماد معظم اقتصاداتها على تصدير سلعة واحدة هي النفط الخام، وبالتالي فان هنالك حاجة لتنويع وتطوير مصادر الدخل وتفادي تكرار الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض الايرادات النفطية. ومن القضايا الاساسية التي اشار اليها الامين العام التنفيذي تفاقم المديونية الخارجية لعدد من دول المنطقة مما يستدعي بذل جهود اكبر للتخفيف من أعبائها المتزايدة. وكذلك فإن هذه الورقة اخذت بالاعتبار قرار الجمعية العامة بشأن قضايا تدهور البيئة واجراءات التعامل معها (٤).

---

(٢) Ad hoc Committee of the whole for the preparation of the international development strategy for the fourth United Nations development decade (Preparation of the International Development Strategy Fourth United Nations Decade (1991-200) "Report of the committee for development planning on its twenty fifth session, 9-12 May 1989."

(٣) "Report of the meeting of the Executive Secretaries of the Regional Commissions" Santiago, Chile (27-28) April 1989.

(٤) قرار الجمعية العامة المرقم ١٩٨٦/٤٢ الخاص بـ «المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها » المتخذ في كانون الثاني عام ١٩٨٧

إن هذه الورقة اذ تنتهي بعرض جملة من الاهداف والاقتراحات التي تعكس اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة، فإنما تأخذ بالاعتبار اولاً خصائص هذه البلدان وقضاياها الاقتصادية والاجتماعية الملحة وما تكشف عنه تجارب التنمية فيها من مشاكل وقيود، ثم وضعها في إطار عام اساسه الترابط بين ضرورات التعاون الاقتصادي والسياسي الدولي والاقليمي وبين فاعلية استراتيجية الانماء الدولية من ناحية وتأكيد المجتمع الدولي على تركيز الاهتمام بقضايا ومشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من ناحية ثانية.

ولان من الضروري التأكيد على أن الروابط القومية بين بلدان منطقة الاسكوا وبقية أجزاء العالم العربي تتطلب دراسة أولويات وأهداف التنمية فيها في الاطار العام الذي يشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بينها. فلقد تمّ التعاون مع كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق العراقي للتنمية الخارجية لتوسيع نطاق التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع المزمع عقده بهذا الشأن ليعبر عن هذه الحقيقة الموضوعية والقومية. ولذلك، فإن من المتوقع أن تتكامل الآراء الواردة في هذه الدراسة مع الآراء والتحليلات والمقترحات التي سيساهم بها الخبراء العرب المدعويين للمشاركة في مناقشة هذه الدراسة بما يتلاءم وطبيعة القضايا والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية المشتركة.

القسم الاول: الاتجاهات العامة للأستراتيجيات الانمائية الدولية وتطورات الاقتصاد العالمي

١- عقد الامم المتحدة الانمائي الاول - الستينات:

تحقيقا لغايات الامم المتحدة في ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي المطرد لجميع شعوب بلدان العالم، وتقديراً لظروف البلدان النامية وحاجاتها الشديدة الى تسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة فيها. وتعزيزاً لرغبة المجتمع الدولي في تأمين توزيع افضل لمنافع الرخاء الاقتصادي العالمي بما يكفل تقليل الفجوة المتزايدة فيما بين البلدان النامية وبين الدول المتقدمة صناعيا، فلقد قامت الامم المتحدة منذ الستينات باعداد برنامج للتعاون الاقتصادي الدولي في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الاول (الستينات) . وقد استهدفت الامم المتحدة من خلال تطبيق ذلك البرنامج حث الدول على تعبئة جهودها لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت بواسطته البلدان النامية بصورة خاصة لتعزيز قدراتها التنموية الذاتية. وفي هذا السبيل اقرت جملة من الاتجاهات التنموية العامة وحددت عدداًمن الاجراءات على المستويين الوطني والدولي لتحقيق الغايات المتوخاة من البرنامج.

وعلى وجه التحديد، دعت الامم المتحدة في عقد التنمية الاول الدول النامية الى تحقيق معدل في نمو الناتج القومي بما لا يقل عن ٥٪ سنوياً، والى زيادة صادراتها وتأمين حصة لها في الاسواق العالمية لتصريف منتجاتها وخاصة من مواردها الطبيعية. كما دعت الى إتخاذ السياسات الكفيلة لتلبية متطلبات هذه البلدان من رؤوس الاموال اللازمة لزيادة الاستثمارات فيها. وطلبت من اجهزة الامم المتحدة تكثيف جهودها لتقديم المساعدة للبلدان النامية من اجل تسريع التنمية الذاتية المستمرة فيها عن طريق التصنيع وتنويع اقتصاداتها وتطوير انتاجية القطاع الزراعي. كما طلبت تقديم المساعدة للدول النامية في مجال تطوير خططها لتعبئة مواردها الوطنية والانتفاع من الموارد الخارجية والسعي للقضاء على الامية والامراض والمجاعة التي تؤثر في مستويات المعيشة وانتاجية المواطنين فيها [(١)].

٢- استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني - السبعينات:

واستمرارا لهذا الاتجاه الايجابي في تأسيس وتبني سياسات واجراءات فعالة لزيادة التعاون الدولي وتحسين مستويات المعيشة ورفاهية الشعوب ، فلقد وضعت الامم المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٧٠ إطارا اكثر شمولية وتفصيلا لستراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (السبعينات) [(٢)]. وذلك بعد تقييم نتائج الجهود الدولية وخاصة بالنسبة لمجتمعات البلدان النامية الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث لاحظت استمراروتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها. كما لاحظت الامم المتحدة ان نجاح جهود التنمية الدولية رهن بتحسين الموقف

---

(1) General Assembly Resolution no. 1710 (XVI) the "United Nations Development Decade" of 19 December 1961 (١)

(2) General Assembly Resolution no 2626 (XXV). "Interntational Development Strategy for the Second United Nations Development Decade," 11883 rd Plenary Meeting 24 October 1970

السياسي الدولي، وان استمرار تفاقم مشكلات التنمية كان من أسباب التوترات السياسية في عدد من مناطق العالم. وقد حذرت من تبعثر الجهود المبذولة في مجالات التعاون الدولي لاغراض التنمية. كما أكدت على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو ذو طبيعة ومسؤولية دولية عامة. وأكدت ايضا على حق الدول جميعا في الانتفاع من مواردها الطبيعية والبشرية. ومع ان الدول النامية تتحمل المسؤولية الاولى تجاه التنمية فيها، فإن جهود هذه الدول بحاجة الى التزمات وبرامج دولية فعالة لدعمها وتطويرها.

وفي سبيل ذلك حددت الامم المتحدة اهدافاً لاستراتيجية الانماء الدولية في عقدها الثاني كان من ابرزها تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٦٪ في الناتج الاجمالي للبلدان النامية، وتحقيق معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بحوالي ٣ر٥٪ سنويا . وينطوى هذا المعدل المستهدف في النمو على معدلات نمو قطاعية معينة قدرت في الناتج الزراعي بحوالي ٤٪ سنويا، وفي انتاج الصناعات التحويلية بحوالي ٨٪ سنويا. كما انطوى معدل النمو العام هذا على تحقيق زيادة في نسبة الادخارات المحلية الى الناتج الاجمالي بمعدل سنوي قدره ٥٪ بحيث تصل نسبة الادخارات المحلية الاجمالية من الناتج الاجمالي الى حوالي ٢٠٪في عام ١٩٨٠. واستهدفت الاستراتيجية ايضا زيادة الصادرات بمعدل نمو لا يقل عن ٧٪ سنويا وفي زيادة الاستيرادات بما لا يزيد على معدل ٧٪ سنويا.

ولقد اكدت تلك الاستراتيجية على اهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين توزيع الدخول وزيادة معدلات التشغيل وتوسيع وتحسين نطاق التعليم. وبصورة عامة، اشارت الى اهمية إحداث تغييرات نوعية هيكلية في المجتمع مع السعي لزيادة النمو الاقتصادي.

ولاول مرة حددت الاستراتيجية نسبة ١٪ سنويا من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة اقتصاديا لتقديمها كمساعدات انمائية للدول النامية. وللتخفيف من مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية طالبت حكومات الدول المتقدمة والنامية بتشجيع تدفق رؤوس الاموال الخارجية للمساهمة في تنمية هذه البلدان.

ويلاحظ في هذه الاستراتيجية انها تبرز اهمية اتخاذ اجراءات خاصة لصلح البلدان الاقل نموا من بين البلدان النامية، وكذلك بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية . وابرزت الاستراتيجية اهمية الابحاث العلمية وتنفيذ برامج نقل التكنولوجية لاغراض التنمية في البلدان النامية، كما اظهرت اهتماما باهمية تحسين كفاءة التخطيط في هذه البلدان.

وفي مجال التنمية البشرية، دعت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الانماء الدولي الثاني البلدان النامية الى إتخاذ سياسات سكانية وطنية ملائمة للتنمية ولتوسيع وتطوير برامج التعليم والصحة والسكن.

٣- استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث - الثمانينات:

ومع ان اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني، كان خطوة هامة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية، الا ان الجهود الدولية لم تتمكن من تغيير النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل تنمية البلدان النامية وتقليص الهوة المتزايدة بينها وبين البلدان المتقدمة. مما دعا المجتمع الدولي منذ منتصف السبعينات الى تأكيد الحاجة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند على العدل والمساواة والمنافع المتبادلة ويسهم في معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية ويدعم جهود التنمية الدولية. لاسيما وان اهداف العقد الانمائي الثاني لم تتحقق بالصورة المتوخاة. بل ان مشكلات التنمية في البلدان النامية وخاصة الدول الاقل نمواًمنها قد تفاقمت خلال عقد السبعينات. كذلك تزايدت مشكلات الاقتصاد الدولي المتمثلة ببطء معدلات النمو الاقتصادي ووجود مشاكل التضخم وزيادة البطالة وعدم الاستقرار في النظام النقدى الدولي.

إزاء تلك الاوضاع، أكد المجتمع الدولي من جديد على ضرورة تكثيف الجهود الوطنية والدولية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، وتعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمساعدة في حل المشكلات الاقتصادية الدولية. وقد تمثلت رغبة المجتمع الدولي في اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (الثمانينات) (٣)، حيث دعت الى إتخاذ مجموعة من السياسات والأجراءات المتسقة على النطاقين الوطني والدولي لتحقيق هذه الأهداف في ظل نظام إقتصادى دولي يساعد على دعم جهود البلدان النامية بصورة عامة والبلدان الأقل نمواً بصورة خاصة في القضاء على العقبات الأساسية التي تعترض جهود التنمية فيها.

لقد استهدفت الاستراتيجية إحداث تغييرات هامة في الأقتصاد العالمي، وفي إقتصاديات البلدان المتقدمة و البلدان النامية، ودعت الى إجراء تغييرات مؤسسية وهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية. ومع التأكيد على ان لكل دولة من الدول النامية الحق في تحديد أهداف وأنماط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وفقاً لظروفها الخاصة، فقد طالبت الأستراتيجية الدول النامية العمل على تحقيق اهداف كمية معينة للنمو الاقتصادي العام، بالاضافة الى ضرورة سعيها لتحقيق اهداف إجتماعية محددة. ففي المجال الاقتصادي، حددت الاستراتيجية هدفا عاماً لمعدل النمو السنوي يقدر بحوالي ٧٪ في الناتج المحلي الأجمالي لمجموعة البلدان النامية. وبإفتراض بقاء معدل نمو سكان هذه البلدان بنحو ٢ر٥٪ سنويا، فإن معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي في البلدان النامية سيكون خلال الثمانينات حوالي ٤ر٥٪ سنوياً. وبهذا فإن الاستراتيجية قد استهدفت مضاعفة دخل الفرد في البلدان النامية في منتصف التسعينات بما يكفل زيادة نصيب البلدان النامية في الأنتاج العالمي، وفي تقليص التفاوت في مستويات الدخول بينها وبين البلدان الصناعية. هذا الى جانب تحسين مستويات المعيشة لمواطني البلدان النامية كما يتمثل ذلك في توسيع فرص العمل ورفع معدلات الدخل والاستهلاك وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية.

---

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٥٦/٣٥ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث - الجلسة العامة ٨٣ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

ولتحقيق معدل النمو المطلوب في الناتج المحلي الأجمالي، فلقد حددت الاستراتيجية الحاجة الى تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٤٪ في الانتاج الزراعي للبلدان النامية لضمان القضاء على الجوع وسوء التغذية في نهاية القرن الحالي، والسعي لتحقيق تقدم ملموس في مجال الأكتفاء الذاتي في الاغذية.

وفي قطاع الصناعات التحويلية، استهدفت الاستراتيجية تحقيق معدل نمو قدره ٩٪ سنوياً وذلك انسجاماً مع بيان «ليما» الذي دعا الى زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي لتصل الى ٢٥٪ في نهاية القرن الحالي. كما دعت الاستراتيجية الى توجيه سياسات التصنيع في البلدان النامية نحو تلبية احتياجات التنمية فيها، ودعت البلدان المتقدمة الى تسهيل تسويق المنتجات الصناعية لبلدان النامية في أسواقها.

ولتحقيق الأهداف الانتاجية في البلدان النامية، فلقد أشارت الاستراتيجية الى أهمية زيادة الاستثمارات فيها بمقدار يتناسب مع هدف إيصال اجمالي الاستثمارات الى ٢٨٪ من الناتج المحلي الأجمالي في عام ١٩٩٠، الأمر الذي يتطلب تعبئة الموارد المالية المحلية بحيث يزداد إجمالي المدخرات المحلية سنوياً الى حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الأجمالي بحلول نهاية العقد. أما بالنسبة للبلدان النامية التي يقل فيها معدل الأدخار المحلي عن ١٥٪ أو ٢٠٪ من الناتج المحلي الأجمالي، فلقد دعت الاستراتيجية الى بذل جهود كافية وإضافية لزيادة معدلات إدخالها خلال العقد. وللمساعدة في تحقيق الاهداف الانتاجية للدول النامية، دعت الاستراتيجية الى زيادة تدفق الموارد المالية من البلدان المتقدمة الى هذه البلدان بشروط ميسرة وملائمة للظروف الاقتصادية السائدة فيها. وحددت حجم المساعدات الانمائية الرسمية المطلوب تقديمها من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية بما لا يقل عن ٧ر.٪ من الناتج القومي الأجمالي للبلدان المتقدمة والسعي لزيادتها الى حوالي ١٪ بأسرع وقت ممكن.

ولتعزيز جهود البلدان النامية في توسيع وتطوير الطاقات الانتاجية وزيادة الأنتاج فيها، فلقد قدرت الاستراتيجية حاجة هذه البلدان الى زيادة معدلات صادراتها من السلع والخدمات بنسبة لا تقل عن ٧ر٥٪ سنوياً وزيادة وارداتها بنسبة لا تزيد على ٨ر٠٪ سنوياً. ولأحراز هذه المعدلات، فقد دعت الاستراتيجية الى تحسين شروط التبادل التجارى وتسهيل تسويق منتجات البلدان النامية في الأسواق العالمية بما في ذلك مقاومة النزعة الحمائية ومنح هذه البلدان معاملة تفضيلية.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في البلدان النامية، فقد أكدت الاستراتيجية التزام المجتمع الدولي بالسعي لتحقيق التشغيل الكامل للأيدى العاملة بحلول عام ٢٠٠٠. أما في مجال تنمية الموارد البشرية، فقد دعت الى تطوير الخدمات التعليمية بما فيها القضاء على الأمية وتوسيع الخدمات الصحية لتشمل جميع مواطني هذه البلدان وخاصة الفئات الفقيرة في الريف والحضر لضمان حياة اقتصادية واجتماعية منتجة لجميع المواطنين تكون أساساً متيناً ومتطوراً للتنمية الشاملة.

وفي مجال العلم والتكنولوجيا، أكدت الاستراتيجية على أهمية تعزيز وتطوير القدرات التكنولوجية وأستحداث التكنولوجيات الملائمة لظروفها، وإعادة تشكيل النمط الحالي للعلاقات الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا بما يساعد البلدان النامية على نقل واستيعاب التكنولوجيا لصالح التنمية فيها.

وفي مجالات الطاقة، فقد دعت الاستراتيجية الى ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادرها الجديدة والمتجددة. ودعت أيضا الى ضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها عند وضع البرامج الانمائية.

وفي مجال التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية، فقد أكدت الاستراتيجية على تطوير وتعزيز هذا التعاون باعتباره عنصراً مهما في الجهود الرامية لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ولغرض تهيئة الظروف المواتية لتسريع التنمية في البلدان النامية خاصة، ولنمو الاقتصاد العالمي بصورة عامة، فلقد اشتملت الاستراتيجية على سياسات وإجراءات لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لمصالح البلدان النامية بما في ذلك إستقرار أسعار الصرف للعملات الدولية والمساعدة في تحسين موازين المدفوعات. كما دعت الى إتخاذ الأجراءات الكفيلة بتخفيض معدلات التضخم على المستوى العالمي والتخفيف من آثارة الضارة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٤- <u>ابرز تطورات الاقتصاد العالمي في الثمانينات:</u>

شهد الاقتصاد العالمي خلال الثمانينات تطورات هامة اثرت حصيلتها سلبيا على تطور معظم البلدان النامية و عرقلت جهودها الوطنية في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تمثلت هذه التطورات في المظاهر الرئيسية التالية:

(آ) التباطوء النسبي في معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الذي انعكس بدوره في تباطوء النمو في اقتصاداتها وفي مجموع الاقتصاد العالمي.

(ب) تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لمعظم الدول النامية حيث انخفضت اسعار السلع الاولية التي تشكل معظم صادرات هذه الدول وبشكل خاص أسعار النفط الخام فيما يتعلق بمنطقة غربي آسيا، إضافة الى تزايد سياسات الحماية التي انتهجتها الدول المتقدمة ولو بدرجات مختلفة، مما انعكس في تضييق فرص النمو في البلدان النامية.

(ج) التقلبات في أسعار الفائدة في الاسواق المالية مما ساهم في خلق مناخ غير ملائم لزيادة الاستثمارات بصورة عامة والى زيادة اعباء المديونية الخارجية للدول النامية المدينة.

(د) التقلبات في أسعار العملات الدولية الرئيسية وخاصة الدولار الامريكي بما أثر سلباً على اقتصادات الدول النامية بصورة عامة.

(هـ) إنخفاض تدفق الموارد المالية من البلدان الصناعية الى البلدان النامية بحيث أصبح صافي التحويلات لغير مصلحة البلدان النامية.

ونتيجة لذلك، فلقد إزدادت أعباء المديونية الخارجية لمعظم البلدان النامية مما أدى الى إضعاف قدرتها على زيادة الاستثمارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية. ويمكن القول بصورة عامة، بأن المناخ الاقتصادي خلال الثمانينات لم يكن ملائما لتحقيق الاهداف التي تضمنتها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

على ان تأثير هذه التطورات على البلدان النامية، ومنها بلدان المنطقة، كان بدرجات متفاوتة طبقا لاختلاف ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ومدى إرتباط اقتصاداتها بالعالم الخارجي. علما ان الظروف السياسية التي مرت بها المنطقة، كانت من العوامل الاساسية الهامة التي عرقلت جهود التنمية في المنطقة خلال الثمانينات.

ومن الجدير بالاشارة هنا أن استعراض نتائج التجارب الناجحة التي تحققت في بعض البلدان النامية خلال الثمانينات رغم الظروف الاقتصادية الدولية غير المواتية، تبين عن ان هذه البلدان اعتمدت في تمويل استثماراتها بشكل رئيسي على إدخاراتها المحلية. كما اتسمت برامجها الانمائية بالتركيز على التنمية البشرية. اما سياساتها الاقتصادية العامة فلقد اتجهت نحو زيادة فرص التبادل التجاري بينها وبين الدول الاخرى.

القسم الثاني : تقويم الاداء الاقتصادي والاجتماعي في بلدان المنطقة خلال الثمانينات

تحققت في بلدان المنطقة خلال الثمنينات جملة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من الصعب تقويم حصيلتها من خلال تتبع تطور الناتج المحلي الاجمالي فقط او مراجعة بعض المؤشرات الصحية والتعليمية. ذلك ان الخصائص الاقتصادية لبلدان المنطقة التي يتصف معظمها بالاعتماد المباشر وغير المباشر إما على قطاع تصدير النفط الخام او تصدير عدد محدود جدا من المواد الاولية والسلع، او اعتماد بعضها على المصادر الخارجية لتمويل استثماراتها واستيراداتها، وبالتالي الى وجود تأثيرات واسعة متبادلة بين اقتصادات المنطقة وبين الاقتصادات الصناعية. تفرض هذه الخصائص على اية محاولة لتقويم النمو الاقتصادي البحث في التغيرات الاقتصادية الهيكلية وفي متطلبات النمو و التنمية على المدى البعيد في بلدان المنطقة من جهة، ودراسة الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية وأثرها على هذه البلدان من جهة ثانية. كذلك، فإن تقويم التطورات الاجتماعية بمعاييرها الصحية و التعليمية والترفيهية المختلفة لا بد وان يتم في ضوء الأهداف والاعتبارات الاقتصادية والسياسية السائدة. كما ان الظروف السياسية للمنطقة خلال الثمانينات والتي اثرت، بصورة عامة، سلبيا على جهود التنمية الوطنية والاقليمية، تجعل من غير المقبول الاقتصار على عرض مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي والتنمية للدلالة على ما حققته بلدان المنطقة من تقدم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دون الاشارة الى أهمية الاستقرار السياسي وزيادة التعاون الوثيق فيما بينها. فالحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات متواصلة، واستمرار الصراعات الدموية في لبنان منذ منتصف السبعينات، واستمرار انتهاك اسرائيل لحقوق الفلسطينين واحتلال الاراضي العربية، قد استنزفت موارد المنطقة واضافت مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة لا يمكن للبلدان التي تضررت منها معالجتها دون تعاون اقليمي ودولي فعال. فإعادة البناء للمرافق الصناعية والانتاجية ورعاية وتأهيل معوقي الحرب والاضطرابات تتطلب تقديم العون الاقتصادي والمالي والفني من قبل البلدان القادرة اقتصاديا وعلى نطاق فعال لتحسين شروط النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تجارب هذه البلدان تؤكد ان من الخصائص الاقتصادية البارزة لتطور بلدان المنطقة في هذا العقد، هو ان الايرادات النفطية قد لعبت دورا هاما ومنذ منتصف السبعينات، في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية سواءاً في البلدان المصدرة للنفط الخام بخاصة او بالنسبة لبلدان المنطقة بصورة عامة. فبعد الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية التي كانت المصدر الرئيسي في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواسعة لبلدان المنطقة، انخفضت هذه الايرادات النفطية تحت تأثير التطورات الاقتصادية الدولية انخفاضا منذ عام ١٩٨٣، وانخفضت بحّدة في عام ١٩٨٦، مما أدى الى ظهور وتفاقم عدد من المشاكل الاقتصادية والمالية في معظم بلدان المنطقة. و يعود التأثير شبه الشامل لانخفاض الايرادات النفطية الى واقع الارتباط المتزايد بين اقتصادات المنطقة عن طريق تدفق الموارد المالية النفطية في صورة قروض ميسرة أو هبات أو استثمارات أو تحويلات من القوى العاملة الوافدة لدى الدول المصدرة للنفط في المنطقة.

لقد فرضت هذه التطورات على حكومات دول المنطقة اتخاذ سياسات واجراءات للتكيف الاقتصادي والهيكلي للتخفيف من آثارها السلبية واستعادة قدرتها على المضي في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية

والاجتماعية الواسعة فيها. ولقد كانت فاعلية هذه السياسات وتأثيراتها على إقتصادات بلدان المنطقة متباينة، وان كان تراجع النشاط الاقتصادي العام هو السمة البارزة فيها. وعلى وجه التحديد، فلقد شهدت السنوات القليلة الماضية انخفاضا عاماً في معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة. كما شهدت معظم بلدان المنطقة تزايداً في عجز موازين المدفوعات (الحساب الجاري) والموازين التجارية وتزايد المديونية الخارجية وبروز مشاكل البطالة في الايدي العاملة. وبهذا فإن التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية والاقليمية لم تكن محفزة بصورة عامة، لتحقيق برامج التنمية لبلدان المنطقة، وبالتالي لم تساعد على تحقيق اهداف استراتيجية الانماء الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

على ان الدراسة العامة السريعة لنتائج الجهود الوطنية والاقليمية للمنطقة تسمح بالاستنتاج العام وهو ان الانتفاع من الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية لبلدان المنطقة وقدراتها في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية لم يكن في أقصاه خلال الثمانينات، الامر الذي يدفع للتفاؤل في إمكانية تحقيق إنجازات أفضل خلال عقد التسعينات القادم. بل ان الاستفادة من تجارب الثمانينات يمكن ان يساعد في إتخاذ خطوات فعالة في تحسين ادارة التنمية على مختلف المستويات لتأمين متطلبات النمو والتنمية على الصعيدين الوطني والاقليمي.

١- <u>الاداء الاقتصادي العام:</u>*

تراجع الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول الاعضاء في اللجنة بمعدل (٩ر١٪) سنويا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) في مقابل ٠ر٧٪ المعدل السنوي الذي استهدفته استراتيجية الانماء الدولية في هذا العقد للبلدان النامية. ويختلف معدل النمو السنوى في المتوسط من مجموعة الى اخرى، ففي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣ر٤ في المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧. وفي البلدان ذات الاقتصاد المتنوع نسبياء فقد نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة يقدر متوسطها ١ر٦ في المائة سنويا خلال نفس الفترة. اما في البلدين الاقل نموا في المنطقة، فقد قدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيهما بـ ٩ر٤ في المائة في المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧. وهذا المعدل يقل عن المعدل الذي اعتمد في برنامج الامم المتحدة الخاص بالدول الاقل نمواً والبالغ ٢ر٧ في المائة. واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار معدلات النمو في السكان، فإن معدل التراجع السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد على صعيد مجموع بلدان المنطقة كان حوالي ٦ر٤٪ خلال الثمانينات . ولكي نتجنب الانطباعات السريعة للمدلولات السلبية لهذه النتائج العامة المتواضعة خاصة اذا ما قورنت بانجازات المنطقة خلال العقد السابق، لابد من التأكيد على أن من الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض هو تدهور اسعار تصدير النفط الخام وانخفاض صادراته منذ بداية هذا العقد، مما أدى الى انخفاض الايرادات النفطية بشكل كبير وخاصة بعد عام ١٩٨٦، وانعكاس هذا الانخفاض سلبيا على إقتصادات دول المنطقة وقدرتها في تمويل الانفاق الاستثماري والاستيرادات. ولم يقتصر هذا على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام فقط، بل تجاوز

---

* لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة:
UN-ESCWA, "Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region in the 1980s." New York, 1989.

تاثيره الى البلدان الاخرى المستفيدة من تزايد الايرادات النفطية في زيادة القروض والمساعدات اليها، وكذلك من زيادة تحويلات مواطنيها العاملين في البلدان النفطية التي تمتعت بارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي فيها خلال السبعينات وحتى بداية الثمانينات. كما ان من الواضح ايضا ان تواضع الاداء الاقتصادي العام في معظم بلدان المنطقة يعود الى ضعف كفاءة الادارة الاقتصادية على مختلف مستويات النشاط الاقتصادي.

٢- أداء القطاعات الرئيسية:

أ - القطاع الزراعي:

وتنعكس نتائج معدلات النمو الاقتصادي العام في تحقيق معدلات نمو قطاعية متواضعة. فالقطاع الزراعي لم يحقق سوى ٢ر٩٪ كمعدل نمو سنوي في قيمة الانتاج الزراعي في مقابل ٤ر٠٪ المعدل السنوي الذي استهدفته استراتيجية الانماء الدولية خلال الثمانينات وهو أقل مما حققته بلدان المنطقة خلال العقد الماضي حيث بلغ معدل النمو ٣ر٠٪. ويلاحظ هنا ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في مجموع الناتج المحلي الاجمالي لبلدان المنطقة قد ارتفعت من حوالي ٣ر٤٪ في سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٦ر٩٪ في ١٩٨٧ وذلك بسبب الانخفاض في مساهمات قطاع استخراج النفط الخام. ويلاحظ ان هنالك ارتفاع بسيط في نسب مساهمات مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بينما كان هنالك انخفاض قليل بالنسبة لبقية دول المنطقة حيث تقدر نسبة مساهمة الزراعة في مجموع الناتج المحلي فيها بحوالي ١ر٠ ٪ في سنة ١٩٨٠ في مقابل ٢ر٧٧ ٪ في سنة ١٩٨٧. ومع تباين الاسباب المؤدية الى هذه النتائج العامة، فان من الممكن القول بان التنمية الزراعية على مستوى المنطقة قد اخفقت في تحقيق اهدافها وخاصة في مجال الامن الغذائي بالرغم من ان القطاع الزراعي فيها مازال يحتل مركزاً هاماً بين القطاعات الانتاجية السلعية بعد قطاع استخراج وتصدير النفط الخام. وحتى في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث محدودية القاعدة الاساسية لهذا القطاع من الاراضي الزراعية والمياه، فان تطوير القطاع الزراعي يسهم في الجهود الرامية فيها لتنويع هذه الاقتصادات كهدف استراتيجي لها ولتوفير قاعدة إنتاجية وطنية لانتاج الغذاء . أما بالنسبة لدول مجلس التعاون العربي وبقية بلدان المنطقة ، فإن الزراعة فيها يمكن ان تلعب دوراً هاماً في زيادة الصادرات ورفع معدلات التشغيل وتوسيع وتطوير قاعدة الانتاج الزراعي - الصناعي ، اضافة الى تسريع التنمية الاجتماعية.

ب - قطاع الصناعات التحويلية:

اما معدلات النمو في الصناعات التحويلية فتشير التقديرات الى تحقيق نسبة نمو تقدر بحوالي ٥ر٩٪ سنويا خلال الفترة (١٩٨٠ -١٩٨٧) وهو أقل من ٩ في المائة المعدل الذي اعتمدته استراتيجية التنمية الدولية في عقدها الثالث وهو يقل عن معدل النمو المتحقق في السبعينات والذي قدر بحوالي ١٠٪ سنويا . ولقد اقترن هذا النمو بزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي حيث إرتفعت من حوالي ٦ر٤ ٪ في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٣ر١٣٪ في عام ١٩٨٧. وتعود هذه الزيادة بصورة خاصة الى انخفاض مساهمات قطاع استخراج النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي. ومن الواضح ايضا ان هذه المساهمة كانت متباينة بالنسبة لبلدان المنطقة المختلفة . وعلى العموم، فإن دور هذا القطاع

لا يزال محدوداً سواءاً في مجال تطوير الصناعات البتروكيماوية او المنتجات النفطية او الصناعية الزراعية كالصناعات الغذائية او النسيجية، ولا يزال بحاجة الى تطوير يتناسب والهدف الرئيسي لإستراتيجية دول المنطقة وهو زيادة الانتاج في إطار تنويع الاقتصادات الوطنية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام او تصدير سلع محدودة.

ج - قطاع التشييد:

اما بالنسبة لقطاع التشييد، فلقد كان نموه سالباً خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٧) حيث قدر معدله السنوى ب - ١ر٧٪ في مقابل ٩ر١٥٪ معدل النمو السنوي الذي تحقق خلال السبعينات، مما يعكس الانخفاض السريع والكبير في النشاط الاستثماري في بلدان المنطقة وخاصة بعد اكتمال العديد من مشاريع البنى الاساسية.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاداء الاقتصادي في منطقة غربي آسيا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧، مقارنة بالاهداف الكمية التي أقرتها استراتيجية الانماء الدولية خلال عقد الامم المتحدة الثالث

اهداف الاستراتيجية	معدل النمو السنوي في المتوسط (١٩٨١- ١٩٩٠)	المنفذ خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٧
الناتج المحلي الاجمالي	٧	-١ر٩
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	٤ر٥	-٤ر٦
الزراعة	٤	٢ر٩
الصناعة التحويلية	٩	٥ر٩
الصادرات من السلع والخدمات	٧ر٥	-١٣ر٥
الاستيراد من السلع والخدمات	٨ر٠	-٢ر٦
الادخار المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي	٢٤ر٠(في١٩٩٠)	١٦ر٠(في١٩٨٧)
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٢٨ر٠(في١٩٩٠)	٢٤ر٠(في١٩٨٧)

د- القطاع الخارجي:

تعتمد اقتصادات بلدان المنطقة على القطاع الخارجي اعتماداً كبيراً. فصادراتها من النفط الخام وبعض المواد الاولية توفر لها الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستيرادات الضرورية للاستثمارت وللانتاج وللاستهلاك في آن واحد. ومع ذلك فان اداء القطاع في الثمانينات كان اقل مما استهدفته استراتيجية الانماء الدولية واقل مما تحقق في اعوام السبعينات. فلقد انخفضت قيمة صادرات المنطقة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ بمعدل سنوي قدره -٥ر١٣٪ في مقابل ٥ر٢٤٪ كانت عليه في السبعينات، ومقابل ٥ر٧٪ الذي استهدفته استراتيجية الانماء الدولية. اما قيمة الاستيرادات فلقد تراجعت أيضا بمعدل نمو سنوى قدره -٦ر٢٪ في مقابل زيادة قدرها ٠ر٢٣ ٪ في السبعينات ومقابل ٠ر٨٪ المعدل السنوى الذي استهدفته الاستراتيجية الانمائية الدولية. وانعكس هذا التطور السلبي في القطاع الخارجي الى تزايد الضغوط على موازين المدفوعات لبلدان المنطقة كما يتضح ذلك من تحول الفوائض السنوية في الحساب الجاري بعد عام ١٩٨٢ الى عجز سنوي متراكم خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧).

وتتراوح اسباب هذا التطور السلبي بين العوامل المرتبطة بتطور الاقتصاد العالمي وتراجع النشاط الاقتصادي لبلدان المنطقة، اضافة الى السياسات الحمائية التي اتخذتها الدول الصناعية والتي أثرت كثيراً في قدرة البلدان المنتجة للبتروكيماويات والمنتجات النفطية في المنطقة على زيادة صادراتها وخاصة لدى السوق الاوربية المشتركة.

هـ - القطاع المالي والنقدي :

شهدت معظم بلدان المنطقة عجزاً متزايداً في موازناتها الحكومية وزيادة في ديونها الخارجية خلال هذا العقد، مما أضاف قيوداً جديدة على امكانيات النمو الاقتصادي والتنمية فيها. وقد ظهر العجز ولاول مرة، منذ تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣، في موازنات دول الفوائض المالية. ولمواجهة الانخفاض في الايرادات النفطية اتبعت هذه الدول سياسات مالية تقييدية استهدفت ترشيد الانفاق الاستثماري والاستهلاكي العام وزيادة الايرادات من المصادر غير النفطية. ولقد ساعد في انخفاض معدلات الانفاق الاستثماري العام تكامل مشاريع البنى الاساسية في هذه البلدان. وقد أدت هذه السياسة بصورة عامة الى انخفاض النشاط الاقتصادي في تلك الدول الذي أدى الى خلق آثار اقتصاية سلبية في معظم بلدان المنطقة تتمثل في انخفاض الموارد المالية المتاحة للتنمية وزيادة معدلات البطالة فيها، وذلك بسبب الترابط القائم بينها من خلال القروض والمساعدات المالية وتحويلات العاملين.

ولان تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية التقييدية لم تكن كافية لتغطية العجز في الموازنات المالية الحكومية فلقد اضطرت البلدان النفطية الى الاستعانة باحتياطياتها، كما لجأت البلدان الاخرى الى زيادة الدين العام المحلي أو زيادة عرض النقود اضافة الى زيادة الاقتراض من المصادر الخارجية. ومما ينبغي الاشارة اليه أن بلدان المنطقة قد اضطرت بسبب الحروب المفروضة عليها الى زيادة إنفاقها الدفاعي مما أدى بدوره الى زيادة الضغوط على موازناتها العامة، كما ساهم ذلك في إرتفاع مستويات الأسعار في عدد منها.

ولعل من المشاكل البارزة التي تهدد جهود الانماء في دول المنطقة، زيادة الديون الخارجية لعدد من بلدان المنطقة وزيادة اعبائها. وللدلالة على خطورة هذه المشكلة تكفي الاشارة الى ان حجم الديون الخارجية لدول المنطقة ارتفعت من حوالي ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٨٢ بليون دولار في عام ١٩٨٨ وفقا للتقديرات الاولية[١].

٣- التطورات الأجتماعيـــة:

شهدت بلدان المنطقة تطورات إجتماعية هامة خلال الثمانينات. فلقد استمر النمو السريع في السكان بصورة عامة، وفي مراكز المدن بصورة خاصة[٢]. وقد نتج عن ذلك زيادات كبيرة في الطلب على السكن الملائم وعلى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية المختلفة، الى جانب تزايد الحاجة للبنى الأقتصادية الأساسية. ويلاحظ ان التوسع السكاني الحضري يتزايد بمعدلات أعلى من زيادة السكان. فلقد بلغت نسبة سكان الحضر حوالي ٥٤٪ في سنة ١٩٨٥ في مقابل نسبة ٣٨٪ كانت عليه في عام ١٩٦٠. وعلى وجه التحديد، فأن تزايد السكان في المدن الرئيسية ساهم خلال العقد الحالي في اضافة مشكلات اقتصادية واجتماعية رغم محاولة الحكومات تغيير هذه الاتجاهات، ولو بدرجات متفاوتة، باتباع وسائل تخطيطية مختلفة كتأسيس مدن تابعة أو جديدة او خلق مجالات او أقطاب للنمو أو تطوير مدن وسيطه لتقوية الروابط بين المدن والريف. اما فيما يتعلق بمعدلات الحياة فتشير التقديرات الى انها في إرتفاع مستمر يقدر معدله بحوالي ٣ سنوات حيث ارتفع من ٥٩ سنة في عام ١٩٨٠ الى ٦٢ سنة في عام ١٩٩٠. ويلاحظ ان هذا المعدل يختلف فيما بين بلدان المنطقة من ٧٣ سنة في الكويت الى ٥١ سنة في اليمن. مما يشير الى تحسن الظروف الحياتية والمعاشية والصحية في بلدان المنطقة. وتتباين سياسات الدول تجاه ظاهرة النمو السكاني حيث ترى بعض الدول ان الزيادة العالية الحالية في السكان مقبولة، بينما ترى دول اخرى ان من الضروري تطبيق السياسات التي من شأنها تخفيض معدل النمو في السكان. ومن التطورات الاجتماعية التي ترتبت على تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة زيادة معدلات البطالة في معظم دول المنطقة.

وخلال العقد الحالي، فإن من المتوقع ان تزداد القوى العاملة من نحو ٢١ر٧ مليون نسمة في سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٢٩ر٠ مليون نسمة في سنة ١٩٩٠، اى ان معدل النمو السنوي المتوقع يقدر بحوالي ٢ر٩٪ وهو أكبر بمقدار ٠ر٤٪ من المعدل المحدد في ستراتيجية الانمـاء الدوليـة. وقد ازدادت في الثمانينـات

---

(١) لا تشمل هذه التقديرات الديون الخارجية لجميع دول المنطقة وذلك لعدم توفر البيانات الرسمية عن بعضها.

(٢) يقدر مجموع سكان بلدان منطقة الاسكوا بحوالي ٩٠ مليون نسمة في عام ١٩٨٠، ويقدر معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) بحوالي ٢ر٣٪ سنويا بينما يقدر هذا المعدل بحوالي ٧ر٣ خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠). ومع ان معدلات الخصوبة في معظم بلدان المنطقة تميل الى الانخفاض من ٦ للمرأة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٥) الى ٦ر٥ للمرأة خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠)، الا انها لا تزال من اعلى معدلات الخصوبة في بلدان العالم.

ظاهرة البطالة التي اصبحت في بعض الدول من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة. ولقد انعكس تراجع النشاط الاقتصادي في بلدان المنطقة على عودة بعض القوى العاملة من البلدان النفطية وانخفاض الهجرة البينية بشكل ملحوظ. حيث تشير التقديرات غير الرسمية الى أن معدلات البطالة في بعض دول المنطقة المصدرة للعمالة تبلغ حوالي ١٥ ٪ من مجموع القوى العاملة فيها

ومن النتائج الهامة التي نتجت عن الحروب والنزاعات العسكرية في بلدان المنطقة خلال الثمانينات الزيادة الكبيرة في اعداد المعوقين التي تقدر بنحو ١٠ ملايين شخص وتمثل نسبة عالية جدا من مجموع سكان المنطقة. وبالرغم من الجهود التي بذلت لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة، فان الحاجة ما زالت شديدة لرعاية وتأهيل هذا العدد الكبير من المعوقين.

٤- مجالات التنمية الأخـــرى:

واجهت المنطقة مشكلات وقضايا ذات أهمية خاصة خلال الثمانينات، والتي من المتوقع ان تستمر تأثيراتها في السـنوات القادمـة. فمعظم بلـدان المنطقـة تواجه مشكلـة ندرة الموارد المائيـة بمصادرها المختلفة ، وهي بحاجة لاشباع الطلب المتزايد عليها نتيجة لتحسن مستويات المعيشة من ناحية وللنمط الاستهلاكي السائد فيها من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن تجربة الثمانينات تشير الى الحاجة لتطبيق سياسات وإجراءات فعالة للحفاظ على هذه الموارد على المستوى الوطني، كما تتطلب زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها في مجالات أوسع مما هو قائم حتى الآن.

وفي مجال الطاقة، فإن بلدان المنطقة قد حققت خلال الثمانينات تقدماً واضحاً في تنمية مواردها من النفط الخام والغاز وزيادة احتياطياتها منها، وفي ترشيد الاستخدامات المحلية لهذه الموارد سواءاً من خلال سياساتها السعرية لمنتجاتها النفطية او باستخدام مناهج معينة لتخطيط موازين الطاقة او بتخفيض نسبة الاحتراق في الغاز المصاحب. على أن تجارب الثمانينات تشير أيضا الى أن استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة لا زالت غير منتشرة في بلدان المنطقة. وخلال الثمانينات شهدت المنطقة تعاونا بين بعض اقطارها في مجال تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي وفي مجال تبادل المعلومات حول الطاقة.

وفي النواحي البيئية، فإن معظم بلدان المنطقة قد واجهت خلال الثمانينات عدة مشاكل، ولو بدرجات مختلفة، منها تدهور التربة وزيادة الاستهلاك من المياه الجوفية وتلوثها، وتلوث السواحل وخاصة من النفط والمخلفات الصناعية. هذا الى جانب تلوث الهواء والأرض، مما دفع حكومات هذه الدول للاهتمام بالمشاكل البيئية. وخلال السنوات الماضية تم تأسيس جمعيات لحماية البيئة في معظم بلدان المنطقة، كما تمخضت الجهود الرسمية في هذه البلدان عن عقد اتفاقيات عديدة في مجالات البيئة كالاتفاق الخاص بحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث (١٩٧٨) وحماية البيئة في دول الخليج العربي (١٩٨٥) والاتفاق على حماية البحر الأحمر وخليج عدن من التدهور البيئي (١٩٨٢).

وفي مجالات العلم والتكنولوجيا، يلاحظ أن جهود بلدان المنطقة قد حققت تحسناً هاماً خلال الثمانينات بالمقارنة مع ما حققته خلال السبعينات فيما يتعلق بتأسيس البنى الاساسية للعلم والتكنولوجيا وخلق قوى عاملة مؤهلة وتطور مجالات التعليم الأساسي. ولكن ما تزال هنالك حاجة ماسة لوضع سياسات متكاملة لهذه الأقطار للتعامل مع مجهزي التكنولوجيا على المستويات الوطنية والاقليمية. ومازال التعاون بين بلدان المنطقة في مجالات نقل التكنولوجيا محدودا.

إن هذه النتائج تؤكد على ضرورة زيادة التعاون الاقليمي فيما بين بلدان المنطقة لزيادة تنويع اقتصادات المنطقة والسعي للتخفيف من وجود التباين الكبير من مستويات الدخول والمعيشة لمواطني بلدان المنطقة.

القسم الثالث: القضايا والمسائل التنموية البارزة التي تواجه بلدان المنطقة في التسعينات

١- شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في النمو الاقتصادي وعدم انتظام معدلاته خلال العقد الحالي. وقد نجم عن ذلك تفاقم مشاكل النمو والتنمية في معظم البلاد النامية. ان تحليل تجارب هذه البلدان - وخاصة تلك التي تمكنت من تحقيق تنمية متسارعة - يساعد في تحديد القضايا والمجالات الرئيسية التي ينبغي ان تحظى بالاولوية عند صياغة استراتيجية الانماء الدولية في عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع.

اما فيما يخص منطقة غرب آسيا فان تحليل تجارب ونتائج جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها خلال عقد الثمانينات هي التي تحدد مجموعة قضايا التنمية الاساسية التي ينبغي ان تتمحور حولها الجهود الوطنية والاقليمية في المنطقة خلال عقد التسعينات. ويمكن عرض أبرز هذه القضايا على النحو التالي:

أ - زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية على اساس توسيع وتنويع الهياكل الاقتصادية لصالح القطاعات الانتاجية السلعية وبما يكفل تحسين مستويات المعيشة والتقليل من التباين في مستويات الدخول.

ب - تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وخاصة القروض لتمويل الاستثمارات والاستيراد والسعي لمعالجة مشكلات الديون الخارجية على اساس تطوير امكانيات التنمية الذاتية.

ج - التخفيف من التبعية للاقتصاد العالمي وذلك بتقليل الاعتماد على تصدير سلعة واحدة كالنفط الخام وضرورة زيادة الصادرات وتحسين موازين التجارة والمدفوعات.

د - تحسين ادارة التنمية والعمل على تكييف سياسات التنمية في اطار برامج عملية وفعالة للسياسات والاجراءات الاقتصادية والمالية النقدية لتكون قادرة ليس فقط على معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية القصيرة الاجل، بل وايضا قادرة على تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد.

هـ - تطوير التعاون والتكامل الاقتصادي بين اقطار المنطقة وبينها وبين بقية اجزاء العالم العربي وذلك لتوسيع التجارة البينية واقامة المشاريع الانتاجية المشتركة ورفع كفاءة الانتاج وربط مشاريع البنية الاساسية.

و - تطوير وتحسين استغلال الموارد المائية.

ز - تحسين كفاءة استخدام العلم والتكنولوجيا وتطويرهما بما يلائم الاحتياجات المحلية.

وعليه، وبافتراض استمرار التحسن في المناخ السياسي الدولي والاقليمي، والتحسن في الظروف الاقتصادية والمالية الدولية، كما يتمثل ذلك في توقع تحقيق نتائج إيجابية للجهود الرامية لتحسين فرص توسيع التبادل التجاري مع بلدان المنطقة وخاصة في مجال المنتجات البتروكيمياوية والمواد الاولية وأهمها النفط الخام واستقرار أسعار تصديرها خلال العقد القادم، وزيادة صادراتها من السلع المصنعة، وخاصة المنتجات النفطية ومشتقاتها والاسمدة، وكذلك في توسع قدرتها على زيادة الاستثمارات وزيادة الاستيرادات وبالتالي توقع زيادة الانتاج فيها. وبافتراض نجاح الجهود الدولية والاقليمية في التخفيف

من أعباء القروض الخارجية على دول المنطقة وزيادة المساعدات المقدمة الى الدول التي هي بحاجة الى تمويل استثماراتها وخاصة الدول الأقل نمواً، فإن الأستراتيجية الأنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الأنمائي الرابع يجب أن تأخذ بالأعتبار العناصر التالية لضمان التعبير عن ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان منطقة الأسكوا ومراعاة مصالحها على الصعيدين الوطني والأقليمي(١).

٢ - النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية:

إن الاستنتاج البارز الذي يمكن استخلاصه من تحليلات مؤشرات النمو على المستوى الكلي والقطاعي هو أن الثمانينات لم تشهد تغيرات أساسية في تنويع الاقتصادات الوطنية بمعنى تقليل الاعتماد على قطاع تمويلي واحد او تصدير سلعة واحدة، او بمعنى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية لتوفير متطلبات الاستثمار والاستيرادات. وبعبارة اخرى، فان بلدان المنطقة رغم جهود التنمية الوطنية والاقليمية التي بذلتها خلال الثمانينات، فإنها لازالت بحاجة الى تنويع اقتصاداتها، كما هي بحاجة الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، خاصة في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني فيها.

يتمثل الهدف الاقتصادي الرئيسي لبلدان المنطقة في العمل على تحقيق أقصى زيادة ممكنة في النمو الاقتصادي خلال العقد القادم، وذلك ضمانا لتحسين مستويات المعيشة لجميع افراد المجتمع. وتتيح امكانات وموارد المنطقة البشرية والطبيعية المتوفرة فيها تحقيق معدل نمو سنوى في الناتج المحلي الاجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في المتوسط على ان يرتبط هذا النمو بتنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية في اقتصادات دول المنطقة وبصورة خاصة زيادة مساهمة القطاعات السلعية (خاصة الزراعة والصناعة التحويلية) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

---

(١) مما تجدر الاشارة اليه هنا، أن اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ القرار المرقم A/C.2/44/L.11 الخاص بالتحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع والذي أوصى اللجنة المخصصة لاعداد هذه الاستراتيجية والمنبثقة من الجمعية العامة بتبني الخطوط العريضة التالية الملحقة بالقرار كأساس للمناقشات التفصيلية الخاصة بالاستراتيجية .

١- تقييم عقد الثمانينات وآفاق التسعينات بهدف اعتماد اطار اقتصادي مرن للنمو والتنمية خلال العقد القادم.
٢- تحديد الغايات والاهداف بتدعيم وتسريع التنمية في البلدان النامية في سياق تعزيز التنمية على النطاق الدولي.
٣- تحديد السياسات والاجراءات التالية:
«على الاستراتيجية تركيز الاهتمام على الجهود الوطنية لجميع البلدان وعلى التعاون الاولي خلال التسعينات» وأن تتناول بصورة خاصة ما يلي:
أ- إنعاش وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية المطردة، وفي هذا الاطار الاهتمام بما يلي: الديون الخارجية، التجارة الدولية والسلع، التكنولوجيا، سياسات التصنيع والسياسات الزراعية والاغذية، أطر السياسات الاقتصادية.
ب - أولويات التنمية: استئصال الفقر والمجاعة، تنمية الموارد البشرية والمؤسسية، السكان، البيئة، الاغذية والزراعة.
ج - الحاجة للأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المتطلبات والظروف والمشاكل بما فيها تلك الخاصة بالدول الاقل نموا.
د- تمويل التنمية.
٤- دور مؤسسات الامم المتحدة.
٥- المراجعة والتقييم.

القطـــاع	معدل النمو السنوى المقترح (١٩٩١-٢٠٠٠)	معدل النمو السنوى الفعلي (١٩٨٠-١٩٨٧)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي المقترح خلال (١٩٩١-٢٠٠٠) ٪	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي ١٩٨٦ ٪
الزراعـــة	٤ر٥	٢ر٩	٨ر٠	٧ر٦
الصناعة التحويلية	١٢ر٠	٥ر٩	٢٥ر٠	١٣ر٣
التشييـــد	٧ر٠	-١ر٧	٩ر٠	٨ر٦
الخدمـــات والنقل والتجارة وقطاعات أخرى	٤ر٠	٤ر٧	٣٨ر٠	٤٥ر٣

وعلى الصعيد القطاعي ولتحقيق الزيادات المستهدفة في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصادات الوطنية ينبغي بذل اهتمام خاص بتطوير القطاع الزراعي، وزيادة تكامله مع الفروع الصناعية. وتبرز على وجه التحديد اهمية معالجة الفجوة الغذائية المتزايدة وما يترتب على ذلك من اعباء اقتصادية ومالية على دول المنطقة. لذلك فان من ابرز اهداف القطاع الزراعي زيادة الانتاج الغذائي بمعدلات عالية الامر الذي يتطلب تطوير التعاون الاقليمي وزيادة التنسيق فيما بين خطط التنمية لبلدان المنطقة في هذا المجال. كما انه من الضروري تطوير الصناعات الغذائية على مستوي المزرعة والتدريب على طرق واساليب تحسين حفظ الاغذية واستهلاكها للحد من نسبة التلف والفقد الحالية. وكذلك تطوير الصناعات الحرفية في الريف وتطوير مهارات الريفيين في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقوية الارشاد الزراعي والتدريب المهني.

اما في المجال الصناعي، فان تجربة التصنيع في بلدان المنطقة تشير الى الاهمية القصوى لتطوير الصناعات القائمة على استخدام الموارد المحلية كالصناعات البتروكيميائية والمنتجات النفطية في البلدان المنتجة للنفط الخام والغاز الطبيعي وتطوير الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية (صناعات غذائية، النسيج) والمعدنية في بلدان المنطقة الاخرى. وينبغي ايضا تنمية الصناعات الموجهة لتلبية احتياجات الاسواق المحلية والاقليمية والاستمرار في تنمية الصناعات التصديرية. ولتحقيق تطور اساسي في مجال التصنيع لا بد من اقامة وتطوير الصناعات الاساسية في بلدان المنطقة كالصناعات الرأسمالية والهندسية والالكترونية ومنها صناعة الحسابات الالكترونية اضافة الى العناية بتطوير استخدام الهندسة الحيوية. وبصورة عامة، فان من الضروري تطوير سياسة التنويع في قطاع الصناعة التحويلية وخاصة بالنسبة الى الصناعات الصغيرة والصناعات المؤدية الى زيادة الروابط بين فروع الاقتصادي الوطني.

٣ - التحسين السريع في مستويات المعيشة:

لضمان المشاركة الفعالة لجميع افراد المجتمع في جهود التنمية الوطنية ولزيادة إنتاجية العمل وانتاجية المؤسسات كافة، لا يمكن الاقتصار فقط على ضمان زيادة معدل نمو دخل الفرد بما لا يقل عن ٣ر٣٪ سنوياً، بل لا بد من زيادة الخدمات العامة في المجالات الصحية والتعليمية والاسكانية ممثلة بمؤشرات كمية كعدد الاسرة في المستشفيات وعدد المدارس او مقاعد الطلبة وعدد الوحدات السكنية المستهدفة في نهاية العقد القادم.

كذلك لا بد من ضمان معدلات مناسبة لاستخدام القوى العاملة وصولا الى مستوى التشغيل الكامل للايدى العاملة لمجموع مواطني المنطقة وفي هذا المجال يبرز دور المرأة واسهامها في معالجة مشاكل نقص العمالة والاعتماد على استيراد العمالة في الخارج. كما ينبغي الاخذ بالاعتبار بالتقاليد والقيم الثقافية لمجتمعات المنطقة عند توسيع نطاق مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لتجنب حدوث مشاكل اجتماعية وذلك بتبديل مناهج العمل لتلائم واجبات المرأة التي يفرضها دورها الاقتصادي الى جانب اداء مسؤولياتها في الاسرة. كذلك لا بد من تقليل التفاوت في توزيع الدخول والتباين الكبير في الثروات بين المواطنين وبين مناطق واقاليم بلدان المنطقة وذلك لضمان تماسك مجتمعات المنطقة وتجنب المشاكل الاجتماعية والسياسية.

وتبرز هنا الأهمية الخاصة للعناية بالمجتمعات أو المناطق الريفية في بلدان الاسكوا حيث يكون من المناسب وضع برامج تنمية متكاملة فيها تشتمل على ما يلي :

(آ) توفير المياه والمرافق الصحية وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المائية المتاحة وانشاء شبكات الصرف المناسبة.

(ب) استغلال موارد الطاقة المحلية مثل الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وذلك لتزويد الريف بالطاقة الرخيصة والنظيفة.

(ج) تطوير الصناعات الصغيرة والريفية مثل منتجات الالبان وتجفيف وتعبئة الاسمدة العضوية بوصفها ناتجاً ثانوياً لتكنولوجيا الغاز الحيوى، وصناعات الغزل والنسيج وحفظ المنتجات الزراعية والاسماك بالتجفيف.

(د) تنفيذ برامج للرعاية الصحية ورعاية الطفولة ومحو الامية.

(هـ) زيادة مهارات الريفيين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب ان يشهد عقد التنمية الرابع تطورات جدّية· لتقليل الفقر في عدد من اقطار منطقة الاسكوا وتحقيق ارتفاع سريع ومطرد في مستويات المعيشة يؤمن الاحتياجات الاساسية الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية لجميع سكان المنطقة.

٤ ـ التنمية البشرية:

أن من الضروري على بلدان المنطقة الاهتمام بالتنمية البشرية وتأكيد اهمية الاستثمارات في مجالات تدريب القوى العاملة وزيادة وتطوير مهاراتها ، وفي مجالات توسيع الرعايه والخدمات الصحية بما في ذلك تحسين سبل التغذية الجيدة وفي توفير السكن الملائم للفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل. وفي هذا الاطار أيضا لا بد من العناية الخاصة بالمرأة وزيادة دورها الاجتماعي والاقتصادي في التنمية الوطنية. كما ان الجهود الوطنية يجب ان تزداد لمعالجة المشكلات الاجتماعية كمظاهر التخلخل في الأسرة والانحراف لدى الاحداث والشباب. وخاصة الاثار الناجمة عن النمو الحضري وما نتج عنه من ظهور الجريمة. اضافة الى ظاهرة الاسرة الصغيرة وما نجم عنها من انخفاض في الضمان والخدمات التي كانت تقدمها الاسرة الكبيرة. ويتكامل الاهتمام بالتنمية البشرية مع برامج النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتقليل التدهور في الظروف البيئية وضمان المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم.

وفي مجال السكان والقوى العاملة لابد من دمج المتغيرات الكافية في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة وتطوير ذلك في اطار عربي شامل. ان زيادة التعاون الاقليمي في مجال تخطيط الموارد البشرية سيساعد في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تتمثل في محدودية المهارات العالية والفائض في القوى العاملة شبه الماهرة والماهرة، وسيساهم في تنظيم الهجرة البينية غير المخططة حاليا في المنطقة والعالم العربي. ان هذا التعاون من شأنه ان يساعد تطوير سياسات التعليم والتدريب على المستوى الاقليمي بما يتناسب واحتياجات اسواق العمل المحلية والاقليمية.

ومن القضايا التي يجب ان تحتل اهتماماً خاصاً تطوير قدرات المعوقين وتأهيلهم ورعايتهم وخاصة الذين تأثروا بالحرب العراقية الايرانية والحرب اللبنانية وبنتائج العدوان الاسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، حيث الحاجة الشديدة لمساعدتهم ليس فقط في تجاوز محنتهم الانسانية بل واعادة تأهيلهم للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥ ـ الظروف البيئية والطبيعية:

تحتل قضايا المحافظة على البيئة وحماية الموارد البشرية والطبيعية من التدهور، مكاناً بارزاً في الجهود الوطنية والدولية لزيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية في بلدان العالم كافة. وترتبط هذه القضايا إرتباطاً وثيقاً بالسياسات والممارسات الانمائية الوطنية. ولذلك فان الاهداف والاجراءات البيئية تحتاج الى تحديد علاقتها بالاهداف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الانمائية العامة. كما ان التحكم في التدهور البيئي وعكس اتجاهه لا يمكن ان يتحقق الا بتعاون وبتضافر جهود الاطراف المسببة له.

ومع ان بلدان منطقة الأسكوا تواجه مشاكل التدهور في البيئة وفي الموارد الطبيعية بدرجات مختلفة طبقاً لظروفها البيئية ولطبيعة مواردها البشرية والطبيعية إضافة الى مستويات تطورها الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي، فإنها وبصورة عامة بحاجة الى وضع برامج التنمية في اطار سياسات واجراءات محددة لمعالجة هذه المشاكل بما في ذلك تحديد برامج استثمارية وتقديم قروض وهبات لمعالجة هذه المشاكل اضافة الى تأسيس وحدات لمراقبة البيئة في المشاريع الانتاجية القائمة. ان ادماج البعد البيئي في برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان يؤدي الى اجراءات عملية لحماية البيئة. وفي هذا المجال فان قضايا البيئة يجب النظر اليها في اطار الاتساق المطلوب بين السياسات الاقتصادية على المدى القصير مع الاهداف الوطنية التي تطمع بلدان المنطقة الى تحقيقها في المدى البعيد.

أما في مجال الاستيطان البشري، فان التوسع الحضري السريع مع الحاجة الى اعادة تعمير المناطق الحضرية التي تضررت من الحروب سيضيف اعباءاً جديدة على بلدان المنطقة، مما يتطلب زيادة انتاج وتطوير مواد البناء من مصادر محلية بكميات كافية بما في ذلك انشاء مشاريع صناعية مشتركة بين بلدان المنطقة تسعى الى توسيع نطاق التنميط في مختلف منتجاتها لتسهيل تدفق مواد البناء وتخفيف القيود التي تعيق جهود اعادة البناء والتعمير.

فبعض البلدان تواجه مشاكل تزايد السكان وتوزيعهم مما يشكل عبئاً على قدرات البيئة الامر الذي يتطلب السعي لتأمين التوازن بين السكان وبين القدرات البيئية بشكل يؤمن التنمية الدائمة مع مراعاة العلاقة القائمة بين معدلات النمو السكاني وأنماط الأستهلاك والواقع المعاشي وقاعدة الموارد الطبيعية فيها. كما أن السعي لتلبية الأحتياجات المتزايدة من الأغذية بصورة عاجلة في مقابل الأهتمام غير الكافي بالتأثير البيئي للسياسات والممارسات الزراعية أدى الى إحداث أضرار بيئية في بعض بلدان المنطقة ومنها التردي في نوعية التربة وفي الغابات وفي الجفاف والتصحر وفي ضياع وتدهور المياه وفي تلوث التربة والماء. لذلك، فأن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون مترافقاً مع السعي للحيلولة دون استنزاف الموارد أو إحداث ترد بيئي في البلاد.

وفي مجال الطاقة، فأن تزايد انتاجها واستهلاكها بمعدلات عالية وكذلك ما يترتب على نقلها أو استخدامها، يستلزم الحد من تأثيراتها البيئية الضارة خاصة بالنسبة للنفط والفحم والغاز الطبيعي وما يؤديه ذلك من تلوث في البيئة وتحميض البيئة وتراكم الغازات والتغير المناخي. الأمر الذي يستدعى الموازنة بين توفيرها بتكاليف ملائمة وبين انتاجها وإستهلاكها بما يقلل الى أدنى حد من أضرارها البيئية.

على الاستراتيجية القادمة التركيز على صياغة استراتيجية اقليمية لتطوير الخطط والسياسات في مجالات الاستكشاف والتنقيب والانتاج والتسويق . لقد ادت جهود الاستكشافية الى نتائج ايجابية في كثير من بلدان المنطقة. وينبغي ان تستمر تلك الجهود خاصة في تلك البلدان التي لا تملك الا كميات قليلة نسبيا من النفط والغاز الطبيعي او لا تملك تلك الموارد . ولا بد من الاشارة هنا الى ان الغايات المتعلقة بمجال الطاقة في استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث صالحة للمنطقة في

سعيها لصياغة الاستراتيجية القادمة، والقضية الملحة التي لم تتناولها الاستراتيجية السابقة (1980-1988/89) هي تلبية احتياجات الريف من الطاقة. ففي حالات عديدة لم تشمل جهود التخطيط المناطق الريفية بصورة شاملة، إذ أن قسما مهماً من المناطق الريفية في غربي اسيا على سبيل المثال لم يُزود بالطاقة الكافية. وتلبية احتياج الريف من الطاقة تتم في الغالب باستخدام موارد الطاقة (النادرة) غير التجارية مما قد يترك اثارا خطيرة على البيئة. اضافة الى ان الطاقة غير التجارية تستخدم بطريقة غير كفؤة . وبهذا فان تقييم وحل مشاكل الطاقة في الريف ينبغي ان يكون من غايات الاستراتيجية القادمة.

كما ان على الاستراتيجية القادمة التركيز على مزايا التعاون الاقليمي والاقاليمي . واعتبار ربط شبكات الكهرباء الوطنية على اساس اقليمي واقاليمي من الاولويات الرئيسية.

بينما نجحت المنطقة في تحقيق بعض التقدم في انجاز غايات الاستراتيجية السابقة الا ان تلك الغايات لم تحقق بالكامل. وأحد المجالات التي تستطيع المنطقة ان تقول انها نجحت فيها، هي في تخفيض اشتعال الغاز الطبيعي (غير المستغل) وذلك في معظم بلدان الاسكوا المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. اما في مجال المحافظة على الطاقة واستخدامها بصورة رشيدة فلم تحقق الا نجاحا جزئيا . وعلى الاستراتيجية القادمة الاستمرار في التركيز على ضرورة صياغة سياسات واجراءات واضحة ومحدودة للمحافظة على الطاقة وخاصة في القطاع المنزلي . حيث ان الاستخدام المفرط للطاقة نتج عنه تبديد لموارد الطاقة في معظم بلدان المنطقة.

ان واحدة من اهم المشاكل في المنطقة في الوقت الحاضر هي المحافظة على الموارد المائية واستخدامها بصورة رشيدة وقد زادت اهمية المشكلة بصورة كبيرة في العقديين الاخيرين نتيجة التنمية الاقتصادية الكثيفة وكذلك تنويع اقتصاد المنطقة. ويجد هذا الامر تعبيره في الزيادة الكبرى في الطلب والاستخدام للمياه العذبة. ورغم اهمية هذا القطاع فان الاستراتيجية السابقة لم تتضمن بصورة واضحة القضايا المتعلقة بالموارد المائية الا بصورة متقطعة وفي اطار الفصول المخصصة للزراعة او الاستيطان البشري، ومن هنا ضرورة تركيز الاستراتيجية القادمة على القضايا الرئيسية في مجال الموارد المائية وبطريقة مركّزة وواضحة.

وقضايا المياه ينبغي ان تستأثر باهتمام اكبر مما حظيت به في الماضي. على ان يتم تناول هذه القضايا في علاقتها بمشاكل الجفاف مع التركيز على تطوير المناطق القاحلة وشبه القاحلة كما ينبغي استخدام مصطلح الامن المائي بصورة واسعة والتركيز على المياه، والاستخدام الرشيد والاستغلال الامثل وصياغة خطط وطنية واقليمية في هذا المجال وتزويد المناطق الريفية بالمياه وتعزيز الصحة العامة فيها. كذلك ينبغي تعزيز التعاون في مجال استغلال احواض المياه المشتركة . وفي مجال استخراج المياه على الاستراتيجية القادمة ان توجه اهتمامها الى تلك القضايا وغيرها بصورة مناسبة وفي اطار خطة العمل (Mar de plate) لمؤتمر الامم المتحدة للمياه (Mourch 10,77 15-14) وهي الخطة التي تعتبر ان تسريع تطوير المياه وادارتها بصورة منتظمة يشكل الشرط الاساسي لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبشرية بصفة عامة وللبلاد النامية بصورة خاصة. وفيما يخص الاقاليم خاصة تلك

التي تقع في البلاد النامية فان التوصيات الملحقة بتقرير مؤتمر الامم المتحدة للمياه تنص على ما يلي «بسب الاهمية القصوى التي تمثلها الموارد المائية لمستقبل المنطقة (غربي اسيا) فمن الامور الاساسية والملحة اتخاذ الاجراءات الرامية الى المحافظة على الموارد المائية، وتطوير هذا المورد الحيوي بصورة فعالة واقتصادية خدمة للمصالح العليا لكل الامم.

وبالنسبة للعلوم والتكنولوجيا خلال العقد القادم تحتاج بلدان المنطقة الى تطوير طاقاتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية بصورة اساسية ومطردة وكذلك تحتاج هذه البلدان الى تطوير قدراتها في مجال التعامل مع مختلف جوانب نقل التكنولوجيا والحد من هجرة الكفاءات. وبصورة خاصة على الاستراتيجية القادمة التركيز على الامور التالية:

١- تطوير سياسات وتوجيهات واضحة (محددة) لتنظيم وادارة نقل التكنولوجيا. وهناك حاجة الى جهود منظمة لتطوير القدرات المحلية لتحديد السياسات والاجراءات التي تاكدت صلاحيتها بالتجربة لتحقيق الاهداف المرجوة من عملية نقل التكنولوجية.

٢- زيادة ربط البحث والتطوير المحلي بالانتاج وبهذا الصدد ينبغي القيام بدراسة متانية للاختناقات التي تحول دون استخدام النظام الانتاجي لنتائج البحث العلمي والتطوير وذلك بهدف معالجتها. وبهذا الصدد لا بد من بذل اهتمام خاص بتطوير تكنولوجيا الخدمات اللازمة لتطوير تلك العملية.

٣- انشاء وتطوير مؤسسات مناسبة لتوثيق المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتطوير طرق ومناهج نشرها بصورة فعالة. وبهذا الصدد فان على نظام الامم المتحدة الاستمرار في القيام بالدور النشط لتنسيق المعلومات في مجال العلم والتكنولوجيا.

٤- لا بد من الاقرار بصورة كاملة بالدور الاساسي لسياسة البحث في مجال التكنولوجيا وعلى المؤسسات الحكومية المعنية بالعلم والتكنولوجيا وكذلك الجامعات ومراكز البحث العلمي وضع تلك السياسة في صلب الاولويات التي يتضمنها برنامج عملها.

٥- ان التحدي الاكبر الذي سيواجه بلدان المنطقة خلال العقد القادم هو كيفية الربط بين عملية تطوير القدرات التكنولوجية المحلية بقضية نقل التكنولوجية . وبهذا الشأن لا بد من اتباع مجموعة واسعة من الاجراءات المتنوعة لاقامة تلك الروابط المتشابكة. وعلى اسس تلك الروابط التي لها علاقة بجعل قدرات البحث والتطوير المحلية هي المعنية باختيار وتبني وتطوير التكنولوجيا المنقولة وكذلك القضايا المتعلقة برفع وتحديث مستوى معرفة ومهارات الكفاءات العالية ورفع مستوى ونوعية مؤسسات العلم والتكنولوجيا.

٦- ايلاء عناية خاصة بتطوير التعاون الاقليمي في مجال تبادل الخبرات في حقل التكنولوجية وفي القيام ببحوث علمية حول المشاكل العلمية العامة التي تعيق جهود التنمية.

٧- ينبغي دراسة وتقييم التقدم الحديث الذي حققه العلم والتكنولوجية وما يخلقه ذلك التقدم من فرص وآثار ذلك على اقتصادات دول المنطقة فالموارد الجديدة والتكنولوجية الحيوية (Biotechnology) والالكترونات والاستشعار عن بعد هي اربعة حقول من حقول عديدة يحقق فيها العلم والتكنولوجيا تقدما سياسياً. وهي الحقول الاربعة و لا بد من دراساتها وتحليلها بعناية.

٨- واخيرا لا بد من تعزيز دور الامم المتحدة ولجانها الاقليمية ووكالاتها المتخصصة لتكون في مستوى تطور وتزايد اهمية العلم والتكنولوجية في عملية التنمية خلال العقد القادم.

وفي مجال الصناعة، فان الضرورة تقتضي من بلدان الأسكوا وخاصة تلك التي حققت خطوات واسعة في التنمية الصناعية، التأكيد على الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية والمواد الخام والتقليل من الأضرار والأخطار البيئية التي تترتب على عدم التوازن الملحوظ بين أنماط التصنيع وبين التردي البيئي . كما يلاحظ أيضاً ان بعض بلدان المنطقة بحاجة الى تحسين الظروف السكنية وتوفير المياه النقية والمرافق الصحية الملائمة والحد من التخلف الريفي ومعالجة مشاكل المدن المكتضة.

ولكي تحقق جهود بلدان المنطقة وسياساتها الأنمائية نتائج إيجابية في مجال تحسين البيئة واستغلال مواردها الطبيعية وضمان الاستمرار بتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها، لا بد من استمرار التحسن في المناخ السياسي الدولي والاقليمي وإقامة نظام ملائم للعلاقات الاقتصادية والدولية وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها مما يجنبها المشكلات الاقتصادية والمالية الحادة ويساعدها في استمرار التنمية السليمة بيئياً.

٦ - رعاية البلدان الأقل نمواً:

تحظى الدول الأقل نموا باهتمام خاص في برامج التعاون والتنمية الدولية بسبب حاجتها الشديدة الى تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها في مقابل انخفاض مستويات الانتاج والدخل فيها. ولذلك، فان دول المنطقة تسعى متضامنة مع الدولتين الأقل نموا فيها بخاصة والدول الأقل نمواً في العالم بصورة عامة الى زيادة معونات التنمية الرسمية المقدمة لها على شكل منح أو قروض بشروط ميسرة أو مساعدات فنية وخاصة من الدول الصناعية المتقدمة للمساعدة في تحقيق معدلات عالية وسريعة في نموها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية. أما بالنسبة للديون الخارجية التي تشكل عبئا كبيرا عليها فان الضرورة تقتضي أن يشهد العقد القادم ترتيبات ثنائية أو اقليمية أو دولية للتخفيف عنها بحيث لا تشكل مصدرا لاستنزاف مواردها المالية المحدودة.

٧ - المركز الاقتصادي الدولي لبلدان المنطقة:

وفي النطاق الدولي، فان بلدان المنطقة بحاجة الى زيادة وتنويع الصادرات بمعدلات عالية للتخفيف من درجة اعتمادها على قطاع واحد وتنويع اقتصاداتها، والحاجة الى تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والتخفيف من اعباء التراكم في عجز موازين المدفوعات، تأمل ان تصبح الظروف الاقتصادية والمالية الدولية ملائمة لتحقيق هذه الاهداف العامة. كما تأمل أن تزداد مساهمتها في الانتاج الصناعي العالمي بما لا يقل عن ١ر٥ في المائة انسجاما مع اتجاهات المجتمع الدولي كما تنعكس في بيان (ليما) ، وكذلك زيادة مساهماتها في انتاج النفط الخام بنسبة تقدر ب ٦٥ في المائة من مجموع إنتاج الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك) وبما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة لمجموع انتاج النفط الخام في العالم لكي يتناسب ذلك مع احتياطات المنطقة الكبيرة لهذا المورد الحيوي. كذلك فان بلدان المنطقة تسعى لضمان حصة مناسبة في الاسواق العالمية لتصدير السلع المصنعة الرئيسية فيها كالبتروكيمياويات والمنتجات النفطية. كما أن من الضروري أيضا استمرار وتطوير الحوار بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول

المستهلكة لضمان مصالح البلدان المختلفة. وفي مجال التعاون الاقليمي بين دول المنطقة فإن من الضروري التنسيق في مجال امتلاك بعض دول المنطقة للانشطة الانتاجية والتوزيعية للنفط الخام ومنتجاته في الدول المستهلكة الرئيسية. وترغب بلدان المنطقة في أن يؤدي انشاء السوق الاوروبية الموحدة في نهاية عام ١٩٩٢ الى زيادة الامكانات التصديرية المتاحة أمامها وليس الى تشديد القيود التجارية الحمائية ازاء سلعها المعدة للتصدير.

	١٩٨٠	١٩٨٧	٢٠٠٠
- مساهمات دول الاسكوا في انتاج نفط الاوبك الخام (٪)	٦٢٫٩	٥٦٫٩	٦٥
- مساهمات دول الاسكوا في انتاج النفط العالمي (٪)	٢٨٫٣	١٧٫٦	٣٠
- مساهمات دول الاسكوا في الانتاج الصناعي العالمي (٪)	٠٫٦	٠٫٨	١٫٥

وعلى النطاق الدولي أيضا، تجد بلدان المنطقة ضرورة اقتران تشجيع تدفق رؤوس الاموال اليها بتحقيق نتائج ايجابية على تطور الانتاج القومي وتحسين موازين المدفوعات، وأن تسعى الشركات عبر الوطنية العاملة فيها الى تجنب الممارسات المؤثرة سلبيا على السياسات الاقتصادية الوطنية وخاصة في مجالات نقل التكنولوجيا.

وفي النطاق الاقليمي، فان تطوير المناخ السياسي الملائم في المنطقة والاستفادة القصوى من الامكانات التي يوفرها وجود مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي والاتفاقيات الثنائية العديدة المختلفة المعقودة بين بلدان المنطقة، يمهد الطريق لزيادة التعاون الاقتصادي والمالي والتكنولوجي فيما بينها على نطاق واسع وفعال. وفي الواقع، فان هنالك مجالات واسعة للتعاون المشترك. ففي مجال زيادة النمو الاقتصادي هنالك امكانات لتوسيع التعاون عن طريق تمويل الاستثمارات والتوسع الانتاجي في فروع القطاعات الزراعية والصناعية والبناء والتشييد والنقل والمواصلات. وكذلك في مجالات زيادة التبادل التجاري والاستفادة من مزايا توفر المواد الاولية للسلع المصنعة ومنافع تعزيز الجهود الوطنية والاقليمية الراسية لتأسيس وتطوير مشاريع الانتاج السلعي لاغراض التصدير على النطاقين الاقليمي والدولي والتي تتمتع بمزايا اقتصادات الانتاج الواسع ومزايا التكاليف النسبية. كذلك يمكن الاستفادة من القوى العاملة ومهاراتها المتنوعة. كما أن هنالك امكانات للانتفاع المشترك من الطاقة والموارد المائية المتوفرة والتعاون في مجال نقل التكنولوجيا.وبصورة عامة، فان وجود وتنوع الموارد الطبيعية والخامات والمنتجات الصناعية كالنفط الخام والكبريت والفوسفات والحديد والصلب وغيرها وتوفر الموارد البشرية من القوى العاملة والخبرات المتنوعة على المستويات المختلفة وفي القطاعات المختلفة كفيل لضمان منافع التعاون المشترك.

وقد يتخذ هذا التعاون شكل القيام بمشاريع أو شركات مشتركة أو التنسيق في السياسات والاجراءات ذات العلاقة لتسهيل انتقال عوامل الانتاج المختلفة كما هي الحال بالنسبة لتنظيم تدفق رؤوس الاموال أو الاستثمارات والعمالة أو التنسيق في الترتيبات المعتمدة في تمويل التجارة والتخفيف من مشاكل النقل والاجراءات الكمركية أو التنسيق والتعاون في مجالات تكييف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية قصيرة الاجل.

٨ - مشاكل الاقتصاد الدولي:

وفي الوقت الذي تجد فيه هذه الاقطار انها مسؤولة مباشرة عن صياغة وتطبيق سياساتها الاقتصادية الوطنية، وانها تسعى فعلا لتوفير المناخ السياسي والاقتصادي المناسب لتعاونها على المستوى الثنائي والاقليمي كما ينعكس ذلك في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١) ومجلس التعاون العربي (١٩٨٩) وزيادة مساهماتها في تقديم القروض والمساعدات للدول النامية بمعدلات عالية، فانها تأمل ان يساهم المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة في تذليل المشكلات الاقتصادية الدولية وأهمها:

(أ) التباطوء في النمو الاقتصادي ومشاكل التضخم والبطالة.

(ب) تعثر التوسع في التجارة الدولية بحكم اجراءات الحماية وعدم التناسب في القدرات الاقتصادية والتكنولوجية التفاوضية للبلدان المتقدمة من جهة وللبلدان النامية من جهة ثانية.

(ج) زيادة تقديم المساعدات من قبل الدول الصناعية الى الدول النامية في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا المناسبة لزيادة الانتاج والانتاجية.

(د) سعي الدول المتقدمة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لزيادة استجابة النظام النقدي الدولي لمصالح البلدان النامية وذلك بضمان استقرار اسعار الصرف للعملات الدولية والمساعدة على تحسين موازين المدفوعات.

(هـ) اتخاذ الاجراءات العملية الفعالة للتقليل من أعباء الديون الخارجية على الدول النامية والحيلولة دون استمرار (صافي) تدفق الموارد المالية من الدول النامية الى الدول المتقدمة.